

فان قلت ان الامثلة من كلام العرب  
لا يستعمل بها في غير كلام العرب  
فقلت نعم بل يستعمل بها في كلام العرب  
فان قلت ان الامثلة من كلام العرب  
لا تستعمل بها في غير كلام العرب  
فقلت نعم بل يستعمل بها في كلام العرب

ان علامة كون الشئ مفعولا حقيقا او حكما ليشتمل المحتجب  
او ابره حركه كان او حركه في الالف فانه علامة كون الشئ مفعولا حقيقا  
او ادا كانت ال اضافه نيب ما صدر لم يخرج ال الحاق اليه المصوبه اليها  
في الضافة والمفعولية وانما انقض الرضح بالفاعل والنصب بالمفعول لان  
الرضح نيب والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الرضح للمفعول والنصب  
والفاعل شبيه لانه اثنين فاعطى النصب للمفعول والرضح للفاعل  
غير ان جعل علامة له والعامل مفعول كان او مفعولا حقيقا لم يتقوم له  
المفعول لان معنى المفعول المستوفى على المصوب المتضمن للعلامة  
جاء على اذ لم يتحصل معنى الفاعلية في زيد جعل الرضح علامه لانه  
زيد لا رايته عامل اذ لم يتحصل معنى المفعولية في زيد جعل النصب علامه لانه  
فالمد المصوب من الاسم المفعول الذي لم يكن شئ ولا مجموعا ولا لا المصوب كزيد  
ورجل كذا بل هو المصوب المصروف ال الذي لم يكن بنا الواو فربما لما لم يكن  
غير المصروف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل  
من وجه واحد على ان الاصل في الاعراب ان يكون باكره والاعراب فيهما باكره  
وفانما امانه اذ كان الاعراب باكره فالاصل ان يكون باكرات التثني في الاصل  
التثني في الاعراب فيهما باكرات التثني في الاحوال التثني فالاعراب فيهما باكره  
رغم ان حاله الرضح والغنة نصبا الى جارية النصب والرسوخ الى جارية  
علافة باب العطف على من كان في جارية النصب والتثني في الاعراب  
والنصب قوله رذعا ونصا وجر على الظرفية بقدره لثباته في جعل النصب على  
والمصدرية فالقسم الاول شرجاني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم  
الثاني مثل جاني طلحة ورايت طلحة ومررت بطلحة في كون الاسم ولو مما يكون  
بالف والى واحده من التثني فانه قد علم كالمصروف رذعا وكالمصروف جارا  
او عرب بالنصب رضى او بالفتح رضى فانه كان لو رذعا لم يكن مفعولا مفعولا  
اي علامه

ان علامة كون الشئ مفعولا حقيقا او حكما ليشتمل المحتجب  
او ابره حركه كان او حركه في الالف فانه علامة كون الشئ مفعولا حقيقا  
او ادا كانت ال اضافه نيب ما صدر لم يخرج ال الحاق اليه المصوبه اليها  
في الضافة والمفعولية وانما انقض الرضح بالفاعل والنصب بالمفعول لان  
الرضح نيب والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الرضح للمفعول والنصب  
والفاعل شبيه لانه اثنين فاعطى النصب للمفعول والرضح للفاعل  
غير ان جعل علامة له والعامل مفعول كان او مفعولا حقيقا لم يتقوم له  
المفعول لان معنى المفعول المستوفى على المصوب المتضمن للعلامة  
جاء على اذ لم يتحصل معنى الفاعلية في زيد جعل الرضح علامه لانه  
زيد لا رايته عامل اذ لم يتحصل معنى المفعولية في زيد جعل النصب علامه لانه  
فالمد المصوب من الاسم المفعول الذي لم يكن شئ ولا مجموعا ولا لا المصوب كزيد  
ورجل كذا بل هو المصوب المصروف ال الذي لم يكن بنا الواو فربما لما لم يكن  
غير المصروف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل  
من وجه واحد على ان الاصل في الاعراب ان يكون باكره والاعراب فيهما باكره  
وفانما امانه اذ كان الاعراب باكره فالاصل ان يكون باكرات التثني في الاصل  
التثني في الاعراب فيهما باكرات التثني في الاحوال التثني فالاعراب فيهما باكره  
رغم ان حاله الرضح والغنة نصبا الى جارية النصب والرسوخ الى جارية  
علافة باب العطف على من كان في جارية النصب والتثني في الاعراب  
والنصب قوله رذعا ونصا وجر على الظرفية بقدره لثباته في جعل النصب على  
والمصدرية فالقسم الاول شرجاني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم  
الثاني مثل جاني طلحة ورايت طلحة ومررت بطلحة في كون الاسم ولو مما يكون  
بالف والى واحده من التثني فانه قد علم كالمصروف رذعا وكالمصروف جارا  
او عرب بالنصب رضى او بالفتح رضى فانه كان لو رذعا لم يكن مفعولا مفعولا  
اي علامه